

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الأربعاء
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

(السنغال)

السيد سيسى

الرئيس:

فيما بعد: السيد سريفيهوك (الهند)
(نائب الرئيس)

فيما بعد: السيد سيسى (السنغال)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

./. .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.16
09 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوقد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2
United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

* 9481957 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات A/49/228-S/1994/827, A/49/139-E/1994/57, A/49/89, A/49/317 Corr.1 و A/49/287-S/1994/894 و 345, 369, و (422)

١ - السيد غياكومالي (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات): قال إنه بالرغم من أن مشكلة المخدرات استمرت أثناء السنة الماضية في الانتشار في جميع أنحاء العالم، فقد كان هناك تحول عميق في الجهود الدولية لمكافحة المخدرات نتيجة لعملين بارزين في ذلك الميدان - هما قرارا الجمعية العامة ١٢/٤٨ و ١١٢/٤٨. وكان على الصعيد المشترك بين الوكالات، علامات على وجود جو يتسم بقدر أكبر من التعاون. وتم لأول مرة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/49/139-E/1994/57)، إدراج مخططات التنفيذ الخاصة بكل وكالة في خطة العمل الشاملة للمنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ثانياً، برزت نزعة عملية مشتركة عندما وافقت لجنة المخدرات على أن تحدد خطة العمل الأهداف المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بدلاً من التعيين الدقيق لأنشطة كل وكالة من الوكالات. ويمكن عندئذ أن تشكل الأساس لعمل كل وكالة من الوكالات على حدة. كما قامت لجنة التنسيق الإدارية بإدراج مكافحة المخدرات في جدول أعمالها، بالرغم من أنه لا يزال يتعين على كيارات الأمم المتحدة كل على حدة أن تقوم بإدماج أولويات مكافحة المخدرات في التخطيط الخاص بها.

٢ - ذكر أنه قد أصبح من المعترف به على نطاق واسع على الصعيد الحكومي الدولي أنه لا يمكن التصدي لمشكلة المخدرات من طرف واحد أو حتى على أساس ثنائي، وأنه نظراً لطابعها العالمي، فإنها تتطلب توسيع نطاق التعاون الدولي وتحسينه. وأكد على أن التنسيق على الصعيد الوطني ضروري أيضاً فيما بين الوزارات، بحيث تتعاشق السياسات الوطنية والدولية، مما يكفل إيلاء الموضوع الأولوية المناسبة والموارد الكافية. وهناك دليل آخر على أن القرار ١٢/٤٨ كان حافزاً على التغيير من حيث أن دولاً عديدة أخرى قد انضمت مؤخراً إلى اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، ومن حيث تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة. بيد أن الأهمية الرئيسية للقرار ١٢/٤٨، تكمن في اعترافه بأن هناك جوانب قوية ونقط ضعف في نظام المراقبة الدولية للمخدرات، وفي توصيته بعقد فريق خبراء مخصص لكي يساعد في تحليل المسائل وقد بدأ فريق الخبراء هذا في عمله.

٣ - وأضاف أنه بات من الواضح للجميع أن لمكافحة المخدرات عواقب في مختلف الميادين مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة والتنمية. وحدثت نتيجة لذلك، تغيرات في كل من الأساسين التحليلي والهيكلاني للعمل. أما بعد الاقتصادي لخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، على سبيل المثال، فقد استلزم وجود

أساس تحليلي لدعم التدابير المتخذة لاحتوائه. ويستخدم هذا التحليل المبادئ والمعاهديات الاقتصادية التي لا تترافق عادة بمسألة المخدرات، كما حاول برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يفعل بالفعل في باكستان. وكلما نصح هذا النهج، يظهر بوضوح متزايد ضرورة إشراك المؤسسات المالية الدولية، وقد أقيمت بالفعل اتصالات على مختلف المستويات مع البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (السيد غياكوملي)

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وهكذا فقد تم تسجيل بداية في إقامة رابطة بين مكافحة المخدرات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية الهيكلية، يتم الاعتراف تدريجياً بالتعاون الإقليمي كشرط أساسي لنجاح مكافحة المخدرات. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في السنة الماضية على تنسيق المبادرات الحكومية الدولية في مجال مكافحة المخدرات في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية المتصلة، في جملة أمور، بضوابط الحدود، والتثقيف الوقائي ومشاريع البرامج المتعلقة بعمليات مبادلة الديون بمكافحة المخدرات.

٤ - وأردف أنه كلما نما الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كلما أصبح من الجوهرى بالنسبة لبرنامج الحصول على موارد كافية. أما حقيقة أنه يمول بوجه عام عن طريق التبرعات من مجموعة صغيرة من المانحين فإنها تجعل من العسير التنبؤ بمستوى الإيرادات بدقة في الأجل المتوسط. ويبدو أن الإيرادات تنخفض مؤخراً بالنسبة لاحتياجات، وناشد اللجنة وجميع الدول الأعضاء زيادة التبرعات.

٥ - السيد هنزي (ألمانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والمنسما، فأعرب عن الشعور بالفزع إزاء انتشار إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها بصورة غير مشروعة وإزاء الجريمة المتصلة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم. وهي مشكلة معقدة ذات عناصر اجتماعية واقتصادية وثقافية. ولا يمكن تحقيق تقدم إلا عن طريق التعاون، وقيام الأمم المتحدة بتوفير الأطراف الأكثر فعالية للعمل. وترحب الوفود المعنية باشتراك المجلس الاقتصادي الاجتماعي وللجنة التنسيق الإدارية وتعرب عن سرورها لرؤوية لجنة المخدرات تعمل بفعالية أكبر.

٦ - وأعرب عن تأييده للاستراتيجيات الشاملة المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة وترحبيه بكل من العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والجهود التي تبذل لتعزيز الصلة بينه وبين فرع من الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة. بيد أن من الجوهرى لتحقيق نتائج بناء توفر تمويل كاف يديره برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بصورة تنسجم بالكفاءة، ودعا الدول الأعضاء إلى المساعدة على تغطية العجز المتوقع.

٧ - وأشار مع الارتياح إلى موافقة المجلس الاقتصادي الاجتماعي على خطة العمل الشاملة المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات المستكملة مؤخراً إطاراً لتحسين التعاون. ومع ذلك، فإنه يتبع

تحقيق تنسيق أوثق بين جميع أجزاء المنظومة إذا أريد للخطة أن تكون فعالة. وحتى الآن، لم يقدم سوى عدد صغير من الوكالات مخططات تنفيذ خاصة بها وطالب الوكالات المتبقية بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المهم إشراك صناديق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي لممثلي الحكومات في هذه الهيئات تأييد خطة العمل الشاملة للمنظومة وكفالة (السيد هنزي، ألمانيا)

قيام هذه الوكالات بإدراج جوانب المخدرات في استراتيجياتها العامة وكذلك في برامجها القطرية المحددة. بيد أنه حذر من أن القيام بعمل أكثر فعالية لمكافحة المخدرات ينبغي ألا يستتبع تحويل الموارد من الأنشطة الإنمائية الأخرى. وبالمقابل، فإن تشجيع التنمية البديلة والمستدامة سيساعد على القضاء على الاقتصادات القائمة على المخدرات، ويأمل الاتحاد الأوروبي والنمسا أن يراعي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ تلك العلاقة على النحو الواجب.

٨ - وذكر أن الاتفاقيات الدولية لا تزال تشكل الأساس القانوني للكفاح العالمي ضد المخدرات، ومع ذلك فإن كثيرا من الدول لم تصبح بعد طرفا فيها؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول الأطراف تفتقر إلى التشريع الضروري للوفاء بالتزاماتها. ونظرا لأن المتاجرين بالمخدرات يسارعون في استغلال الثغرات القانونية، فإنه ينبغي منح الأولوية لتعزيز الانضمام العالمي لهذه الصكوك ومساعدة الدول على سن التشريعات اللازمة والترتيبات المؤسسية اللازمة لتطبيقها بشكل مناسب. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات القيام بدور حيوي في هذا الصدد.

٩ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد فكرة قيام الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتكرис فصل في تقريرها القادم لاستعراض فعالية المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات. كما يتطلع إلى النتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري الحكومي الدولي الذي عهد إليه برصد تنفيذ المعاهدات ويأمل في أن يقوم بإصدار توصيات واضحة بشأن كيفية تحسين التنفيذ. بيد أن التدابير القانونية وحدها لا تكفي. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للحد من الطلب ولذلك فإنه يرحب بالمقترن الذي اتخذته لجنة المخدرات ببحث المسألة كبد مستقل.

١٠ - وفيما يتعلق بجهود الاتحاد الأوروبي نفسه، فإنه يجري حاليا النظر في وضع خطة عمل شاملة ومتكلمة لمكافحة المخدرات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. ومن شأن هذه الخطة أنتمكن الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من إمكانيات التعاون الإضافية التي يوفرها بدء تنفيذ معايدة الاتحاد الأوروبي مؤخرا. وتركز الخطة الجديدة على الحد من الطلب، ومكافحة الاتجار غير المشروع والعمل الدولي. كما يجري تحقيق تقدم في إقامة مركز أوروبي لرصد المخدرات وتعاطي المخدرات، سيقوم بجمع المعلومات عن حالة المخدرات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ونشرها. وعلاوة على ذلك، تبذل الجهود لإنشاء شرطة جنائية أوروبية، تتمثل مهمتها الأساسية في تيسير تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالجريمة المنظمة الخطيرة

العاشرة للحدود داخل الاتحاد الأوروبي وتحليلها. وستضطلع وحدة المخدرات التابعة للشرطة الجنائية الأوروبية بدور حيوي في مكافحة جرائم المخدرات على الصعيد الدولي.

١١ - وأردف أن الاتحاد الأوروبي، بغية مكافحة المخدرات على جبهة أوسع، يتعاون أيضا مع البلدان المنتجة وبلدان العبور من خلال إبرام اتفاقيات مناسبة وينظر حاليا في تجديد الأفضليات التجارية الخاصة (السيد هنزي، ألمانيا)

الممنوعة سابقا لأربعة من بلدان الأندizes وستة من بلدان أمريكا الوسطى لدعم كفاحها ضد المخدرات. ويقوم الاتحاد الأوروبي، في إطار سياساته الخارجية والأمنية المشتركة، برصد حالة المخدرات في جميع أنحاء العالم. وقام وزراء ٢٢ بلدا أوروبا مؤخرا باعتماد اعلان يتعلق بزيادة التعاون على مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في أوروبا؛ ويدعو إلى تكثيف التعاون والانضمام العالمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، بالإضافة إلى الاستفادة من مهام التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لأغراض المساعدة التقنية والتدريب.

١٢ - السيد بيغريو (فنزويلا): تكلم بالنيابة عن فنزويلا وكولومبيا والمكسيك، فأعرب عن ترحيبه بتأكيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد الدور الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كمنسق لأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات والتشديد على أهميته. ويوفر قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٨ إطار شامل للتعاون الدولي الذي يكفل الاتساق وعدم الازدواجية داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد البلدان الثلاثة لإدماج الجوانب المتعلقة بمكافحة المخدرات في الأنشطة التي تضطلع بها ببرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، فضلا عن الجهود المبذولة لإنشاء قاعدة بيانات مشتركة تتعلق بالبرامج المتصلة بالمخدرات. ومن شأن إجراء تقييم مشترك لتاثير إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بطريقة غير مشروع أن يفضي إلى اتخاذ إجراءات شاملة وأكثر فعالية. ولذلك فإن من المهم بصورة خاصة بالنسبة إلى لجنة المخدرات أن تقوم بدراسة الوثائق التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لدى الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

١٣ - وذكر أن من اللازم بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالحد من الطلب، وإعادة اعتبار من يسيرون استعمال المخدرات ومنع غسل الأموال. وينبغي أن يسعى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى زيادة التعاون مع مختبرات أمريكا اللاتينية بغية ضمان السلامة البيئية للمواد الكيميائية المستخدمة في القضاء على محاصيل المخدرات. وتعرّب البلدان الثلاثة عن موافقتها على الجهود التي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في هذا الصدد وتشق بأن المدير التنفيذي للبرنامج سيدرج في تقريره إلى لجنة المخدرات معلومات تتعلق بالتقدم المحرز.

١٤ - وأضاف أن فنزويلا وكولومبيا والمكسيك تشارك في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي قامت بوضع صكوك دولية لتشريع غسل الأموال ومراقبة المواد المكونة للمخدرات والمواد الكيميائية الأساسية، وهي تقوم حاليا بصياغة تدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية. وقد أعربت عن تأييدها لجميع مبادرات فريق ريو لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وانطلاقا من اعتقادها بأن أفضل الطرق لتعزيز التعاون الدولي بشأن مراقبة

(السيد بيفيرو، فنزويلا)

المخدرات هو في أضفاف الطابع المؤسسي عليها، فهي تحت جميع البلدان التي لم تصدق على اتفاقية عام ١٩٨٨ أو لم تنضم إليها أن تفعل ذلك.

١٥ - وختم كلامه بقوله إن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ ستتيح فرصة قيمة لتقدير الجهود الدولية لمراقبة المخدرات وتوجيهه لأنشطة المقبلة. ولهذا السبب، فإن التقرير الذي سيعده بمساعدة فريق الخبراء المخصص، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٨/١٢، يعتبر هاما بوجه خاص كوسيلة لتحديد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي بشأن مراقبة المخدرات.

١٦ - السيد سريفيهوك (تايلند)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

١٧ - السيد كاماتشو - أوميستي (بوليفيا): قال إن مكافحة المخدرات تتطلب من البلدان المنتجة والمستهلكة أن تتحمل مسؤولياتها المشتركة. وأضاف قائلا إن الاستراتيجية التي يتبعها بلده في مكافحة إساءة استعمال المخدرات واتجاهها والاتجار بها بصورة غير مشروعة هي حاليا قيد الإصلاح لتأخذ في الحسبان الخبرة التي اكتسبتها بوليفيا طيلة ما يزيد على ٢٠ عاما. ومع أن التنمية البديلة تمثل نهجا صحيحا نظريا، فإن الجهود المشتركة التي بذلتها حكومة بلده والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والبلدان الصديقة لم تكف لتحقيق الأهداف المنشودة وقد سجل تقدم كبير في مجال منع الاتجار بالمخدرات، وانخفضت مساهمة تجارة المخدرات غير المشروعة في الدخل القومي. بيد أن الطلب الدولي على العاقير المخدرة في نمو مستمر، ولا تزال التنظيمات الإجرامية تسيطر على عمليات البيع في البلدان المتقدمة النمو.

١٨ - ومضى قائلا إن أخطر مشكلة تتصل بنهاية التنمية البديلة تمثل في الإبادة القسرية لمحاصيل الكوكا، وهذا لم يسفر سوى عن اثارة كراهية المزارعين. وقال إن بلده يرى، وتشاطره في ذلك المنظمات الدولية وبلدان أخرى مهتمة بصورة مباشرة بالموضوع، أن من الضروري توجيه العقاب ضد تجار المخدرات الذين هم المذنبون الحقيقيون وليس ضد المزارعين. وقد بينت التجربة أن بالإمكان تقليص محاصيل المخدرات من خلال التنمية المستدامة والمتکاملة وبمساعدة المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية والبلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن يكون الهدف من اتفاقيات التعاون الدولي تلبية احتياجات كل بلد، واحترام سيادته

ومصالحه، والإسهام في تعزيز توافق الآراء داخل البلد. علاوة على ذلك، ينبغي تكميل التنمية البديلة المستدامة والمتكاملة بصناعات خفيفة ذات سوق مستقرة.

١٩ - وتابع قائلاً إن برنامج حكومة بلده الجديد لمكافحة المخدرات يخصص موارد لرصد موردي السلائف الكيميائية الذين ازداد نشاطهم بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وحث البلدان على إبرام اتفاقيات ثنائية تتيح التحرك بسرعة في حال حدوث عمليات لتحويل هذه المواد لأغراض الانتاج غير المشروع

(السيد كاماتشو - أوميستي، بوليفيا)

للمخدرات. وأوضح أن الجهود الوقائية التي تبذل في بلده تقوم على التثقيف وعلى تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في مكافحة المخدرات، ومساعدتها. ويمكن تحسين مراقبة الممتلكات المصادرية من تجار المخدرات عن طريق وضع قوائم جرد بها في الموقع نفسه، وقد تم وضع أنظمة من شأنها أن تتيح استخدام هذه الممتلكات في أنشطة الوقاية والرعاية الصحية والتثقيف وتحسين أوضاع السجون والمنع.

٢٠ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن خطة العمل الشاملة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات (A/49/139)، أشار إلى أن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على فكرة إنشاء خطط رئيسية يرى أنها أساسية في التخطيط للسياسات العامة الوطنية وفي تنسيق الجهود على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والمؤسسي.

٢١ - السيد كيرييه (فنلندا): تحدث بالنيابة عن بلدان الشمال (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إنه لا يمكن تأمين إيجاد حل دائم لمكافحة المخدرات إلا عن طريق التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للجميع، وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون في العالم أجمع. وأضاف أن حل مشكلة المخدرات يستلزم التعاون الفعلي على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي العالمي، إضافة إلى اتخاذ تدابير على المستوى الوطني. وينبغي عدم قصر الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الصحة العالمية وعدد قليل من الجهات الفاعلة الأخرى. ومن الضروري تعزيز عملية التشاور والتنسيق بين البرنامج المذكور وشركائه الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٢٢ - ومضى قائلاً إن بلدان الشمال ترحب بقرار لجنة المخدرات بأن تطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يبحث في مزيد من السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق كامل المنظومة. وأعرب عنأمل هذه البلدان في أن يؤدي التقرير المنشق عن الدراسة التي يقوم بها المستشارون حالياً إلى زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية زيادة ملموسة، فهي ترى أن ثمة مجالاً واسعاً لإدراج موضوع المخدرات في العديد من الأنشطة

الإنمائية، ولا سيما أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومصارف التنمية.

٢٣ - واسترسل قائلاً إن الموارد المحدودة المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لا تخوله سوى أداء دور حفاز في البرامج والمشاريع التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وعلى مستوى المكاتب الميدانية، يتبع على المنسيين المقيمين أداء دورهم في تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات على نطاق كامل المنظومة وكفالة الاتساق بين الجهود الدولية والجهود الوطنية. ومن

(السيد كيرييه، فنلندا)

الضروري أيضاً كفالة مواءمة المخططات الاستراتيجية القطرية مع الخطط الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢٤ - ومضى قائلاً إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يكون قادراً على أن يعتمد على تدفق يمكن التبؤ به من الموارد بغية زيادة كفاءته وتأثيره. ومع أن الأنصبة المقررة، وهي الوسيلة المفضلة نظراً لعدلها وإمكانية التنبؤ بها، قد لا تتحقق في المدى القصير بالنسبة لهذا البرنامج، فإن من شأن التبرعات المعلنة لعدة سنوات أن تشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وكرر التزام بلدان الشمال ببرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأعرب عن تشجيعها إياه على التماس وسائل جديدة وتكاملية لزيادة أساسه التمويلي وتوسيعه.

٢٥ - واختتم قائلاً إن بلدان الشمال ستواصل تقديم الدعم للهيئة الدولية للمراقبة للمخدرات في ما تبذله من جهود لمساعدة الحكومات والمنظمات الدولية على تحسين برامجها الهادفة إلى مكافحة المخدرات. وهي تحدث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات أن تبادر إلى ذلك وأن تمثل لأحكامها بالكامل. وكرر اقتناع البلدان المذكورة بأن آلية استراتيجية تهدف إلى تحريز المخدرات أو إجازتها قانونياً لن تؤدي إلا إلى زيادة إساءة استعمال هذه المخدرات. وتشكل الاتفاقيات الثلاث وبرنامج العمل العالمي وخططة العمل الشاملة للمنظمة أدوات أساسية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كما أنها تشكل إطاراً للتشريعات والأنشطة الوطنية الهادفة إلى مكافحة المخدرات. وتقدر بلدان الشمال الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في وضع تشريعات نموذجية، وتشجيع تنفيذ الاتفاقيات على نحو أكثر اتساقاً وتسهيل التعاون الدولي. وهي ترحب بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوصيات المؤتمر الذي نظمته الهيئة الدولية للمراقبة للمخدرات ومجلس أوروبا بشأن تحسين مراقبة التجارة الدولية المشروعة للمؤثرات العقلية. وفي هذا الصدد، فإنها تحدث جميع البلدان على اعتماد التشريعات المطلوبة بموجب اتفاقية عام ١٩٧١.

٢٦ - السيد ستايبلز (استراليا): تحدث نيابة عن أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ التي هي أيضاً أعضاء في الأمم المتحدة فقال إن مسألة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لهذه البلدان. ومع أن البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ كفيت إلى حد كبير شر الآثار الدمرية الناجمة عن هذه الأنشطة، فإنها غير محسنة من خطر المخدرات، ومن هنا مشاركتها في المبادرات الدولية المتعلقة بمسائل المخدرات. ولم تحظ مسائل انتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها بصورة غير مشروعة في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ بما يلزم من اهتمام من جانب الهيئات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف المعنية بمكافحة المخدرات. وعليه فإن هذه المنطقة معرضة مستقبلاً للاستغلال، وهذا ما أقر به المؤتمر المعنى بإساءة استعمال المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في عام ١٩٩٤ في سيدني. وقد سلط هذا المؤتمر الضوء على ضرورة المبادرة، بالتعاون مع برنامج الأمم

(السيد ستايبلز، استراليا)

المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، إلى وضع استراتيجية دون إقليمية للبلدان الجزرية الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ لإيلاء مزيد من الأهمية لعقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات (١٩٩١-٢٠٠٠). وكانتبعثة التي أوفدتها البرنامج إلى منطقة المحيط الهادئ في عام ١٩٩٢ بمثابة خطوة أولى من جانب المجتمع الدولي في سبيل تقويم هذا الوضع، لكن من غير الواضح للأسف ما إذا ستكون هناك أي متابعة. وأعرب عن الأسف أيضاً لعدم تمكن البرنامج من حضور اجتماع لجنة الأمن الإقليمي التابعة لمحفل جنوب المحيط الهادئ، الذي عقد في بريسبان في وقت سابق من عام ١٩٩٤.

٢٧ - ومضى قائلاً إنه لا تزال هناك فرصة لاتخاذ إجراءات وقائية ضد المخدرات غير المشروعة في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، على عكس الإجراءات العلاجية الالزمة في العديد من المناطق الأخرى. وأضاف أن إساءة استعمال المخدرات والأنشطة المتصلة بها، كفسل الأموال، تشكل خطاً على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الصغيرة. وهذه الدول معرضة أيضاً لأن تعاني من انتشار إساءة استعمال المخدرات محلياً نتيجة توفر هذه المواد العابرة من أراضيها. وقد قررت بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ ألا تكون مراكز لفسل الأموال المتأنية من تجارة المخدرات. وستناقش هذه المسائل في اجتماع رؤساء وكالات إنفاذ القوانين في آسيا والمحيط الهادئ الذي يرتكب عقده في نيوزيلندا.

٢٨ - وتابع قائلاً إنه بالرغم من زراعة بعض المحاصيل (الحشيشة) في المنطقة، فإن الطاقة الكامنة الرئيسية للمنطقة هي أن تصبح قاعدة واسعة لفسل الأموال. وتكمّن المسؤولية الأساسية للعمل الوقائي على المستوى الوطني إلا أنه ينبغي النظر في كل وسيلة عمل متاحة داخل الأمم المتحدة. وهذا يتطلب تعزيز الالتزام إزاء التعاون الإقليمي والدولي بشأن أنشطة مكافحة المخدرات وتحسين المساعدة التقنية المقدمة من المنظمات المعنية الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكذلك تحسين الحوار بين بلدان المنطقة ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٢٩ - وأضاف قائلًا إن البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ تقر بأهمية اتفاقية عام ١٩٨٨ وتشجع جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد على أن تبادر إلى ذلك وأن تنسن تشريعات لإنفاذ أحكام هذه الاتفاقية. وتسهيلًا للعمل في ميدان العدالة الجنائية، ينبغي أيضًا مساعدة البلدان على وضع تشريعات تكفل وفاءها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وختاماً، أعرب عن تعهد البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ بمواصلة التزامها بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات.

٣٠ - السيد غيلبارد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده تعترف بواجبها في معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في إساءة استعمال المخدرات في البلد. وتنصي استراتيجية مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة لاستهلاك المخدرات وتركز على توفير العلاج والتأهيل، ولا سيما للمدمنين الشديدين الإدمان. ولئن كان ضبط الطلب أمراً ضروريًا، فلا بد أيضًا من مكافحة زراعة محاصيل المخدرات وإنتاجها.

(السيد غيلبارد، الولايات المتحدة الأمريكية)

ويجب أن تقترن جهود المبع في بلدان المنشأ بتقديم المساعدة الإنمائية لدعم البدائل الاقتصادية في الاقتصادات التي تعتمد على إنتاج المخدرات. ولا بد من زيادة التعاون الدولي لمواجهة تجارة الكوكايين الدوليين، الذي يوسعون نطاق عملياتهم لتشمل أقاليم يتسم الحكم السياسي فيها بالضعف. وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في مكافحة تجارة الكوكايين فإنها لا تزال تدر أرباحاً طائلة. واستعمال الكوكايين آخذ في الانتشار في أنحاء عديدة من العالم ولم يتراجع استهلاك المدمنين الشديدين الإدمان في الولايات المتحدة.

٣١ - وأضاف قائلًا إن استراتيجية حكومة بلده لمكافحة الاتجار بالكوكايين تركز على محاربة التجارة في بلدان المنشأ، واستهداف تجار المخدرات الرئيسيين ومنظماتهم، وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات، والسعى إلى زيادة التعاون الدولي في هذه المجالات. ويساور وقد بلده القلق إزاء تلاؤ الاهتمام الدولي بالتحديات الفريدة التي تشيرها مشكلة الهيرويين نظراً إلى حجم الإنتاج ونطاقه الجغرافي، ومشكلة الوصول إلى موقع إنتاج الأفيون والهيرويين في مناطق نائية في العالم، والتزايد السريع للطلب على الهيرويين. وتنشر شبكات الاتجار بالمخدرات المتزايدة التشعب في جميع القارات تقريرًا.

٣٢ - وأوضح أن حجم تجارة الهيرويين الدولية وتعقيدها قد يتغلبان على الجهود الدولية لمكافحة المخدرات إن لم يعن بتنسيقها. والولايات المتحدة ملتزمة بأن تستفيد إلى أقصى حد من المنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لمكافحة تجارة الهيرويين. فلأنّم المتحدة دور تؤديه في تركيز الاهتمام المتزايد على المشكلة وفي تنسيق الجهود لتقليل إنتاج الهيرويين وتوزيعه. أما الأفرقة المتعددة الأطراف فلديها وظيفة هامة تؤديها في وضع المبادئ التوجيهية لمكافحة

تجارة المواد الكيميائية المستعملة في تكرير الهيرويين وغيره من المخدرات، وينبغي أيضاً أن تعمل كمراكز تنسيق للجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال.

٣٣ - ومضى يقول إن البرامج الثنائية التي أقامها بلده ترمي إلى تعزيز المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات في بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر الرئيسية التي تبرهن على التزامها بمكافحة المخدرات. فإذا وجدت حكومة بلده أن بلداً رئيسيًا من البلدان المنتجة للمخدرات أو التي تمر بها تجارة المخدرات لا يبدي تعاوناً كاملاً في مكافحة الاتجار بالمخدرات، فإنها ستقطع المساعدة غير الإنسانية المقدمة لذلك البلد وستصوت ضد طلباته للاقتراض من المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف. ولا تزال مراقبة المحاصيل عنصراً حاسماً في أي استراتيجية ناجحة وهي تتطلب التزاماً قوياً من البلدان المنتجة في النصف الغربي من الكره الأرضية وفي تايلند. ومن المشجع أن دول آسيا الوسطى شرعت في الرد على تزايد مشاكل الاتجار بالمخدرات في المنطقة. وأعرب عن أمله في أن يكون الرد قوياً بغية حماية تلك المنطقة من زيادة استغلالها من المجموعات الإجرامية التي تلتزم طرقاً وأسواقاً جديدة. وتأيد الولايات المتحدة

(السيد غيلبراد، الولايات المتحدة الأمريكية)

الجهود التي تبذلها جنوب إفريقيا من أجل التصدي لمحاولات تجارة المخدرات الرامية إلى توسيع أسواقهم، وعمليات تعقب الشحن في ذلك البلد.

٣٤ - واستطرد قائلاً إنه نظراً إلى القيود المالية التي تواجهها جميع البلدان، فلا بد من تنسيق الجهود وتعبئة الموارد على الصعيد الدولي والوطني. وخلال العام الماضي، أيدت حكومة بلده الجهود المكثفة الرامية إلى إشراك منظومة الأمم المتحدة بمجملها في قضايا مكافحة المخدرات، ولا سيما الوكالات الإنمائية، من خلال خطة العمل الشاملة للمنظمة. ومع انتقال إنتاج المخدرات إلى بعض أشد مناطق العالم فقراً وتأياً انتشرت أيضاً المشاكل المرتبطة بذلك والمتمثلة في إساءة استعمال المخدرات والجريمة والعنف. وتقويض الآثار الاجتماعية للاتجار بالمخدرات البرامج الإنمائية التي تشجعها وتمويلها المؤسسات الدولية.

٣٥ - وواصل قائلاً إن حكومة بلده شرعت في إشراك المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف في مبادرات جادة لمكافحة المخدرات. فهذه المنظمات خلقة بأداء دور قيم في دعم برامج التنمية المستدامة التي توفر بدائل للدخل والعملة تحل محل إنتاج المخدرات. ولكن يجب أن تقترن هذه المبادرات بتدابير موثوقة بها لإنفاذ القوانين. وقد أبدى البنك الدولي وغيره من مؤسسات الإنقاذ استعداداً مشجعاً لدعم مكافحة المخدرات. وعلى الدول الأعضاء أن تدعم هذه البرامج وأن تطلب المساعدة الثنائية والمساعدة المقدمة من خلال مجالس الإدارة؛ وينبغي أن تقدم البلدان الرئيسية المنتجة للأفيون والكوكا مقترنات لاستعمال هذه المساعدة. وحث الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نظراً إلى عجزه المرتقب في عام ١٩٩٥.

٣٦ - تولى السيد سيسى (السنغال) رئاسة الجلسة.

٣٧ - السيد روزنبرغ (إcuador): قال إن إساءة استعمال المخدرات، ولا سيما بين الشباب، ناجمة عن اليأس ونقص الفرص من جهة، وعن طلب المتعة وفرط الاستهلاك من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن المجتمع الحديث يعني من تفكك هيكل الأسرة التقليدي. ففي عدد لا يحصى من الحالات عمدت وسائل الإعلام، يحدوها تعطشها للربح وانعدام المسؤولية، إلى تزيين صورة إساءة استعمال المخدرات وتمجيد العنف والفوضى. ويرى وفد بلده أن لا بد من تشجيع التوعية الوقائية على نطاق العالم لكي تزرع في نفوس الشباب مفاهيم تمكنهم من اتخاذ مواقف بناءة ومستقلة إزاء المخدرات والكحول. وفي هذا الصدد، فإن إcuador تشجعها الجهدود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمنع الطلب والحد منه من خلال تنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظمة.

(السيد روزنبرغ، إcuador)

٣٨ - وأضاف قائلاً إن إcuador، بسبب موقعها الجغرافي، غدت بلداً تعبّر منه المخدرات المشحونة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ووّقعت أيضاً فريسة لعملية غسل الأموال المتصلة بالمخدرات. ويفرض بلده منذ زمن طويل رقابة مالية صارمة على أنشطة غسل الأموال المشبوهة. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي بلدان المرور العابر، ولا سيما البلدان النامية منها، في حربها ضد المخدرات.

٣٩ - وأردف قائلاً إن تقليل نسبة الفقر والقضاء عليه من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات مهمة مشتركة تتطلب مزيداً من المساهمات التقنية والمالية بغية وضع برامج إنسانية بديلة تتيح أنشطة اقتصادية مجزية لتحسين مستقبل قطاعات واسعة من السكان. وينبغي أن تكون الجهدود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المرتبطة به مسؤولية مشتركة. ولا تزال إcuador ملتزمة التزاماً ثابتاً بالتنمية المشتركة واستعمال آليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وقد صدقت على عدد كبير من الصكوك القانونية الإقليمية والدولية المتصلة بالمخدرات. ومنذ عام ١٩٩٣، تطبق إcuador خطة خمسية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ومنعها، وهي تأمل في أن ترى زيادة التعاون الدولي في هذا النضال.

٤٠ - السيد سويغاردا (اندونيسيا): قال إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واصل خلال العام الماضي إحراز تقدم في وضع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً لمعالجة مشكلة المخدرات. ولا بد من توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب لضمان استراتيجية متماسكة وعملية، ومراعاة النطاق المتغير لمجمل المشكلة، وتقييم احتياجات الأقاليم والبلدان، وتوفير الموارد الالزامية. ويجب أن تتبادل الوكالات الإقليمية والدول الأعضاء المعلومات بغية وضع مبادئ توجيهية واضحة للسياسات العامة على الصعيدين الإقليمي ودون إقليمي. وفي هذا الصدد، يواصل كبار المسؤولين عن مكافحة المخدرات في رابطة أمم جنوب شرق

آسيا زيادة تعاونهم، وهم بحاجة إلى دعم البرنامج في تنفيذ خطتهم الخاصة بالتوعية الوقائية التي تستغرق ثلاثة سنوات.

٤١ - وأضاف قائلاً إن وفده يشجع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على المساهمة في خطة العمل الشاملة للمنظمة، التي سيعزز كثيراً بالاتفاق على أهداف مشتركة تؤدي إلى الإضطلاع بأنشطة تنفيذية ملموسة على الصعيد الميداني. ومن شأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في آليات لجنة التنسيق الإدارية وما تقوم به من أعمال في فريق التنسيق المشترك المعنى بالسياسات أن يساعد على إدماج سياسة مكافحة المخدرات في مختلف برامج المنظمة وزيادة التنسيق على مختلف الصعد.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن الدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتعزيز الجهود المبذولة على المستوى القطري جانب هام من جوانب التخطيط المتكامل لمكافحة المخدرات. وينبغي تعزيز هذا النهج ذي المنحى البرنامجي الذي تتبعه الأمم المتحدة لأنّه يساهم في استجابة المنظمة على نحو أكثر فعالية وتنسيقاً للمجالات التي تحدّدتها الدول الأعضاء. وترحب اندونيسيا بالمساعدة التي

(السيد سويغاردا، اندونيسيا)

يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في صياغة الخطط الرئيسية ووضع الاستراتيجيات القطرية المحددة. وتمثل هذه المساعدة دعامة أساسية للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ أنشطة مكافحة المخدرات على المستوى المنشود. كما أنّ الشكل الجديد لتمويل مشاريع مكافحة المخدرات، وهو مقايضة الديون بالتنمية البديلة، له فائدة محتملة في التصدي لمشكلة المخدرات وزيادة إدماج أنشطة مكافحة المخدرات في التنمية.

٤٣ - وأعرب عن ارتياحه للتعاون الناشئ بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، نظراً إلى ضرورة التصدي للمشكلات الخطيرة مثل غسل الأموال. كما أنّ برنامج العمل العالمي يمكن أن يعود بفائدة عظيمة على الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين في البلدان النامية. ومن المؤتمرات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون المؤتمر الدولي المعقود مؤخراً بشأن غسل الأموال ومراقبة عوائد الجريمة والمؤتمر الوزاري العالمي القادم المعنى بالجريمة عبر الوطنية المنظمة.

٤٤ - وقال إنه يتطلع إلى زيادة التفاعل بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات، تماشياً مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات. فهذا التعاون خلائق بتعزيز تنفيذ خطة العمل الشاملة للمنظمة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ولئن كان التعاون مع منظمات أخرى كفيل بتحفييف العبء عن كاهل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فلا بد من توفير موارد كافية له. ويؤيد وفده جميع الجهود المبذولة، بما

في ذلك إنشاء الفريق الاستشاري الحكومي الدولي المخصص والفريق العامل المعنى بالتعاون البحري، لزيادة التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتوزيعها. واندونيسيا، بوصفها دولة بحرية أرخبيلية كبيرة، يساورها قلق بالغ إزاء التجارة البحرية غير المشروعة. ولذلك فهي ترحب بالنتائج التي خلص إليها الاجتماع الأول للفريق العامل المعنى بالتعاون البحري، التي شددت، في جملة ما شددت عليه، على أهمية التبادل السريع للمعلومات وتقديم المساعدة التقنية والمبادئ التوجيهية لتفتيش السفن التي يشتبه بأنها تتاجر بالمخدرات.

٤٥ - وختم قائلاً إنه بدأت تتحدد ملامح رد فعل عالمي حقاً وذلك بفضل الجهد المبذول في الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها وبفضل إعادة تشكيل هيئات مكافحة المخدرات. وستثال هذه الجهود اعترافاً بأنها واحد من أكبر الإنجازات التي تحققت في السنوات الخمسين الأولى من أنشطة الأمم المتحدة، والتي ستواصل اندونيسيا توفير الدعم لها.

٤٦ - السيد شالبرغ (النمسا): قال إن وفد بلده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلّى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويشاطره الشواغل التي أعرب عنها إزاء تطورات إساءة استعمال المخدرات في

(السيد شالبرغ، النمسا)

جميع أنحاء العالم. والنمسا، بوصفها البلد المضيف لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تتبع تطوره باهتمام، وقد زادت مساحتها المالية في عام ١٩٩٤ زيادة كبيرة.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن بلده يرحب بالجهود المتسلقة التي لم يسبق لها مثيل والتي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وكذلك بالقرار القاضي بجمع الهيئات الثلاث المعنية بمكافحة المخدرات في برنامج جديد. وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات هو الآن رائد هذه الهيئات بلا منازع وقد أحرز تقدماً كبيراً في صوغ السياسات، وجمع البيانات، وتحديد الاتجاهات. غير أنه ينبغي بذل مزيد من الجهد لتوضيح دور البرنامج في المستقبل. وقد أسهمت قرارات الجلسات العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ومتابعتها من لجنة المخدرات مساهمة ملموسة في هذه العملية.

٤٨ - ورحب أيضاً بالنتائج التي انتهى إليها مؤخراً الجزء الخاص بالتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقال إنه يتطلع إلى عقد مزيد من المناقشات بشأن الموضوع خلال الاجتماع القادم للجنة التنسيق الإدارية المقرر عقده في فيينا. ولما كان هذا الاجتماع أول اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة المخدرات تشارك فيه منظومة الأمم المتحدة برمتها، فإنه يأمل في أن يعزز هذا الاجتماع، من جهة، دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوصفه الوكالة الرائدة ومنسق جميع أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وأن يوسع، من جهة أخرى، نطاق التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع مؤسسات بريطيون ووذ.

كما ينبغي زيادة التعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. ولكن ينبغي أن تتفاوت هذه المنظمات ازدواج الجهد ويجب أن تعمل في إطار برنامج العمل العالمي.

٤٩ - واستطرد قائلا إن النمسا يساورها القلق إزاء زيادة إنتاج المخدرات والطرق الجديدة للمخدرات في آسيا الوسطى ومنها، وهي مشاكل تؤثر بصفة مباشرة في أوروبا ولذلك يجب معالجتها بصورة مشتركة. كما ينبغي بذل مزيد من الجهد لضمان احتواء الطلب، وتأكيد النمسا بقوة النهج المتوازن الذي أشار إليه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأعرب في هذا الصدد، عن تقديره للوثائق التي أعدت لتقديمها إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٠ - وأعرب عن تأييده لفكرة إصدار مجلة دورية اسمها "التقرير العالمي عن المخدرات"، من شأنها أن تتيح زيادة الوعي بأهداف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وقد تساعد أيضا على جمع الأموال اللازمة لتأدية أنشطته. ومن الضروري ألا ينشأ تداخل مع التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بل ينبغي أن يكمل "التقرير العالمي عن المخدرات" التقرير السنوي وذلك بتقديم نظرة عامة أوسع نطاقا. وتشاطر النمسا المدير العام قلقه إزاء الحالة المالية ل البرنامج، لأنه إذا استمر الاتجاه الحالي، (السيد شالبرغ، النمسا)

فسيقتضي الأمر تقليل أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تقليلا شديدا. ويجب أن يساهم مزيد من الدول الأعضاء في البرنامج، وينبغي في الوقت نفسه أن يخطط البرنامج بعناية لحفظ على وضع مالي سليم. وختاما، أعرب عن امتنانه للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لقيادته الحكيمة وال بعيدة النظر للبرنامج وكذلك لتقديمه لهذا البند من جدول الأعمال.

٥١ - السيدة شارفمان (إسرائيل): قالت إن إسرائيل، شأنها شأن بلدان أخرى، تسعى إلى تلبية الاحتياجات العديدة لمكافحة مشكلة المخدرات بميزانية محدودة. وتقوم هيئة مكافحة المخدرات، وهي الهيئة الوطنية المسئولة في إسرائيل عن هذه المسائل، بصوغ سياسات على نطاق البلد بشأن جميع جوانب مكافحة المخدرات وكذلك بتنسيق الجهود التي تبذلها جميع الوكالات ذات الصلة في البلد.

٥٢ - وأضافت قائلة إن إسرائيل مستعدة للتعاون مع بلدان المنطقة وغيرها من البلدان في الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات. وهذا التعاون حيوي، نظرا إلى قرب إسرائيل والبلدان المجاورة لها من المراكز الرئيسية لإنتاج المخدرات وطرق تهريبها، مما يجعلها هدفا لعبور المخدرات واستهلاكها المحلي. ومع نمو احتمالات السلم في الشرق الأوسط، تنشأ فرص جديدة للتعاون الإقليمي في هذه المسائل، وقد عقدت مناقشات مع الأردن والفلسطينيين في إطار محادثات السلم في الشرق الأوسط، واتفقت إسرائيل والأردن، في معاهدة السلم التي وقعتا عليها مؤخرا، على التعاون في مختلف جوانب مكافحة المخدرات. وتحث

اسرائيل البلدان المجاورة على إنشاء لجنة إقليمية تضم جميع بلدان الشرق الأوسط بغية الإسهام المشترك بالموارد والجهود والخبرات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وآثارها.

٥٢ - وأردفت قائلة إن إسرائيل تتخذ خطوات للحد من عرض المخدرات والطلب عليها، ولكن كان إنفاذ القوانين لا يوفر وحده الحل النهائي، فإن الجهود المبذولة للقضاء على العرض من خلال إنفاذ القوانين والمحظر تؤدي دوراً أساسياً في الأنشطة التي تضطلع بها إسرائيل في الأجلين القصير والمتوسط. وستنشأ اعتباراً من عام ١٩٩٥ إدارة خاصة في هيئة الجمارك تتولى المسؤولية عن حظر تهريب المخدرات إلى البلد وجمع المعلومات وتحليلها بالتعاون مع الشرطة الإسرائيلية ووكالات الجمارك الدولية.

٥٤ - وقد أحرز، خلال العام الماضي، تقدم بشأن التدابير الطويلة الأجل مثل توفير العلاج والتأهيل والوعية بغية كبح الطلب. وسيوقف عمل المؤسسات غير المرخص لها التي تعالج ضحايا إساءة استعمال المخدرات. ويوجه تركيز خاص إلى علاج المراهقين، وتبين الدراسات الاستقصائية انتخاضاً كبيراً في عدد مستهلكي المخدرات من تلاميذ المدارس خلال العامين الماضيين، إثر تنفيذ برامج للوقاية في المدارس. وافتتحت عيادات للمرضى الخارجيين ويزمع فتح عيادات آخريين؛ كما سيُنشأ مركز داخلي للتوعية والعلاج يتولى توفير الرعاية والتأهيل في الأجل الطويل.

(السيدة شار فمان، إسرائيل)

٥٥ - ومضت تقول إن أنشطة الإعلام والتوعية والوقاية تواصلت. واستمرت هيئة مكافحة المخدرات في ممارستها المتمثلة في بث الرسائل المناهضة للمخدرات وقامت برعاية حملتين إعلاميتين موجهتين إلى المراهقين استمرتا عدة أسابيع.

٥٦ - واستطردت قائلة إن إسرائيل اتخذت خطوات لتنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات المعقدة سنة ١٩٦١، وببروكوكول عام ١٩٧٢ المعدل لها، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وهي تعقد أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل العالمي. وتتطلع إسرائيل إلى مواصلة التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وهي سترحب أيضاً بعقد مزيد من الاتفاques الثنائية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة المخدرات. وتشاطر إسرائيل الأمين العام رؤيته التي بينها في تقريره المتعلق بتنفيذ برنامج العمل العالمي (A/49/345) وتنتطلع إلى زمن تتعاون فيه جميع بلدان الشرق الأوسط بسلام على محاربة آفة المخدرات غير المشروعة التي تهدد رفاهية المنطقة.

رفع الجلسة الساعة ١٢/٤٥